مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

**اسم المقال:** فاعلية صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول النامية
**اسم الكاتب:** أ.م.د. حسام حميد شهاب، احمد عراك نايف
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/931
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/01 14:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# "فاعلية صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول النامية"

# The effectiveness of the International Monetary Fund in Developing the economies of developing countries

ا.م.د حسام حميد شهاب الباحث احمد عراك نايف

كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت طالب ماجستير

Assist. Prof. Dr. Hussam Hameed Shehab_ researcher

Ahmed Araak Nayef

Tikrit University/ College of Political Sciences

Master student

husamhamedlaw@tu.edu.iq

ahmed.a.nayeef3338@st.tu.edu.iq

## المستخلص

تُعاني الدول النامية من قصور كبير وسوء استغلال في مواردها المحلية ونتيجة لذلك فأنها تلجأ الى مصادر التمويل الخارجي من اجل تمويل مشاريعها التنموية، ويُعد صندوق النقد الدولي احد الجهات الرئيسية الممولة للدول النامية والتي تلجأ اليه لتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم اقتصادياتها المحلية وتصحيح

الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها وبما يُسهم بتحقيق عملية التنمية فيها، الا ان الشروط المصاحبة لقروض الصندوق تحد من إمكانية الاستفادة القصوى من قروضه، وقد حقق الصندوق دوراً ايجابيا في دعم العديد من البلدان النامية ، الا ان هناك بعض التجارب قد باءت بالفشل نتيجة لشروط الصندوق التي لا تتلائم في كثير من الأحيان واوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي_ الدول النامية _ التمويل الخارجي.

## Abstract

**Developing Countries suffer from major shortages and misuse of their local resources, therefore, they resort to external funding in order to finance their development projects. Developing Countries resort to the International Monetary Fund to provide them with the necessary financial resources to support their local economies and correct the imbalances in their budgets, which contribute to the achievement of the development process in these countries. However, the conditions accompanying these loans limit the**

**possibility of maximum benefit from these loans. Though the Monetary Fund has played a positive role in supporting many Developing Countries, there are some experiments that have failed due to the conditions of the Fund that do not fit occasionally to the political, economic and social situations of these countries.**

**Key words: International Monetary Fund_ Developing Countries_ external funding**

**المقدمة**

لقد بدأ التفكير جدياً في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية اثناء الحرب العالمية الثانية بعد ان عانت الدول من العديد من المشكلات الاقتصادية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين والتي كانت تتثمل بعدم استقرار اسعار الصرف نتيجة التنافس الدولي وحدوث ازمة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، فتمت الدعوة الى تأسيس صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ الذي شاركت فيه العديد من الدول النامية والذي اصبح يضم في عضويته اليوم جميع دول العالم، ونظراً لما تتميز به اقتصاديات الدول النامية من اختلالات كبيرة في موازين مدفوعاتها بسبب عدم اعتمادها لسياسات اقتصادية سليمة، فإنها لجأت الى الاستعانة بقروض الصندوق وبرامجه من اجل معالجة تلك الاختلالات الهيكلية وتعويض النقص الحاصل في مواردها المحلية.

**إشكالية البحث:** يحاول هذا البحث الإجابة عن العديد من التساؤلات أهمها ما هو صندوق النقد الدولي وما الهدف من تأسيسه؟ ما هي علاقته بالدول النامية؟ ما هي اهم المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية؟ والى أي مدى استفادت الدول النامية من موارد الصندوق لدعم وتعزيز إقتصادياتها المحلية؟

**فرضية البحث.:** يقوم هذا البحث على فرضية مفادها ان قروض وبرامج صندوق النقد الدولي لعبت دورا نسبيا في تحسين أداء اقتصاديات الدول النامية، اذ انها ساهمت في دعم وتعزيز اقتصاديات الدول النامية وزيادة صادراتها فضلاً عن تسريع عملية التنمية فيها دون ان تضطر تلك الدول الى اتباع سياسات تقشفية تؤثر على رفاهها الوطني، الا انه في الجانب الاخر عانت العديد من الدول النامية من اخفاقات كبيرة نتيجة لتبنيها شروط وبرامج الصندوق التي لا تنسجم وواقعها الاقتصادي.

**منهجية البحث:** تم استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث من اجل التعرف على الخلفية التاريخية لنشأة صندوق النقد الدولي، فضلاً عن المنهج التحليلي لمعرفة اهم المشكلات التي تُعاني منها الدول النامية ومدى استفادتها من موارد الصندوق لتنمية وتعزيز اقتصادياتها المحلية.

**هيكلية البحث:** تم تقسيم البحث الى مبحث تمهيدي للتعريف بماهية صندوق النقد الدولي وثلاث مباحث، تناول المبحث آلية صندوق النقد الدولي لتنمية اقتصاديات الدول النامية، وتناول المبحث الثاني أنواع المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي لدعم اقتصاديات الدول النامية، بينما تناول المبحث الثالث والأخير الآثار المترتبة على قروض وبرامج صندوق النقد الدولي للدول النامية .

## I. مبحث تمهيدي

ابتداءً وقبل الحديث عن دو صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول النامية، لا بد من التعرف على ماهية صندوق النقد الدولي وطريقة ظهوره الى حيز

الوجود قبل الحديث عن دوره في تنمية اقتصاديات الدول النامية، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث الذي تم تقسيمه الى مطلبين تناول المطلب الأول نشأة صندوق النقد الدولي وتناول المطلب الثاني الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

## I .أ. المطلب الاول

## نشأة صندوق النقد الدولي

وجهت الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٤٤ دعوتها الى دول العالم من اجل الاتفاق على تأسيس نظام نقدي دولي جديد اكثر استقراراً، وفي تموز من عام ١٩٤٤ حضر (٧٣٠) ممثل عن (٤٤) دولة الى مدينة (بريتون وودز) في ولاية (نيو هامبشير) الامريكية، الى المؤتمر الذي عُرف بـ(مؤتمر بريتون وودز) من اجل مناقشة القواعد النقدية الدولية التي يتوجب على الدول الاعضاء الالتزام بها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[١]، وقد استهدف هذا المؤتمر إيجاد مؤسسة نقدية تعمل على استقرار أسعار الصرف[*٢] بين العملات للحيلولة دون تكرار حدوث المشاكل التي واجهت النظام النقدي الدولي خلال فترة ما بين الحربين، والتي كان أهمها انخفاض قيمة العملات نتيجة التنافس ما بين الدول وزيادة الاختلال في موازين المدفوعات [**] ونقص الاحتياطات الدولية، وقد اقترحت الولايات المتحدة الامريكية ممثلة

---

(١) أبو عبد الملك سعود خلف، القانون الدولي العام،(الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، ط١، ٢٠١٤)، ص٥٠٣.

٢(*) يُعرف سعر الصرف بانه "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية" ، للمزيد عن سعر الصرف ينظر: بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(١٩٩٧- ٢٠١٠)"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر،٢٠١٣).

(**) يُعرف ميزان المدفوعات بانه "سجل محاسبي تدون فيه جميع العمليات التجارية والمالية والنقدية التي تتم ما بين المقيمين دولة ما ونظرائهم في الخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة" المصدر: إحميمة خالد، "ازمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣)، ص٧٣.

بوزير خزانتها آنذاك (هاري ديكستر وايت) تأسيس صندوق دولي يعمل على ثبات قيمة العملات للدول الأعضاء، كما اقترح ( وايت) ايضاً إيجاد عملة نقدية للتعامل الدولي اطلق عليها (اليونيتاس) والتي تكون قيمتها مرتبطة بالذهب وعلى الدول الأعضاء ان تحدد قيمة عملتها بالذهب او (اليونيتاس) دون ان يكون لها الحرية او الحق في تغيير قيمة عملتها، الا بعد موافقة (٤/٥ أربعة اخماس) الدول الأعضاء في الصندوق، ويتم فتح حسابات دائنة ومدينة في الصندوق تُقيد فيها الأرصدة بـ(اليونيتاس)، اما دور الذهب فيقتصر على عملية التسوية في دفع الفائض من الحساب الجاري للدول الأعضاء وتكون مهمة هذا الصندوق هي السعي الى تثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء من خلال الائتمانات المتبادلة عند حدوث أي اختلال جوهري في ميزان المدفوعات، اما احتياطي الصندوق فيتكون من الذهب والعملات المحلية الأخرى للدول الأعضاء فضلاً عن السندات الحكومية لبلادها، وبما ان الولايات المتحدة الامريكية متمسكة بنظام الصرف بالذهب، وعملتها (الدولار) قابلة للتحويل الى ذهب في المدفوعات الدولية، فقد اقترح (وايت) ان يكون حجم حصة الدولة العضو في الصندوق على أساس ما بحوزتها من ذهب ونقد اجنبي ومدى استقرار ميزان مدفوعاتها فضلاً عن حجم دخلها القومي، وهو ما يمثل تعبير واضح عن مصلحة الولايات المتحدة الامريكية التي أصبحت الدولة الأولى على المستوى العالمي من حيث دخلها القومي واحتياطها الذهبي بدلاً من بريطانيا [1]، اذ كان يُقدر احتياطيها من الذهب في عام ١٩٤٤ بحوالي (٢٤) مليار دولار، من مجموع الاحتياطيات الرسمية العالمية التي كانت تقدر بحوالي (٣٦) مليار دولار، أي انها

(1) ودان بو عبدالله، "آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الازمات المالية الدولية – دراسة حالة الازمة المالية العالمية"،( أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان،٢٠١٥)، ص١٨.

تمتلك ما نسبته ٣/٢ من احتياطي الذهب العالمي[١] ، وقد حظي هذا المشروع بتأييد الدول الـ(٤٤) المجتمعة والذي على أساسه تم تأسيس صندوق النقد الدولي.

## I . ب. المطلب الثاني

## الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

يُمارس صندوق النقد الدولي نشاطه من خلال اجهزته التي ورد النص عليها في ميثاق تأسيسه والتي يُمكن ذكرها كالاتي:

**اولاً-مجلس المحافظين**

يُعد مجلس المحافظين بمثابة الجهاز الموسع الذي يضم جميع الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي، وهو يمثل اعلى سلطة إشرافية في إدارة الصندوق، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في السنة، وعادة ما يكون اجتماعه في شهر ايلول من كل سنة خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و قد جرت العادة ان تكون العاصمة الامريكية (واشنطن) مقر اجتماعيين متتاليين لمجلس المحافظين، اما الاجتماع الثالث فيعقدهُ المجلس في عاصمة دولة أخرى، اذ يقوم كل بلد عضو في الصندوق بتعيين محافظ والذي جرت العادة ايضاً ان يكون إما وزيراً للمالية او محافظاً للبنك المركزي في ذلك البلد، ويُمكن ان يكون من غير هؤلاء بحسب ترشيح الدولة صاحبة الشأن، ويضطلع مجلس المحافظين بالدور الأهم في سياسة الصندوق من خلال رسم السياسة النقدية والبت في قضايا السياسات الكبرى والمهمة، وعلى الرغم من تفويضه للمجلس التنفيذي بعض القرارات المتعلقة بالأعمال اليومية للصندوق [٢]، الا انه (مجلس المحافظين) يتمتع بصلاحيات

---

(١) قحايرة امال، "الوحدة النقدية الاوربية الإشكاليات والاثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،٢٠٠٦)، ص٧٣.

(٢) برباص الطاهر، "اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية والدولية في الاقتصاد-دراسة حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،٢٠٠٨)، ص١٠.

حصرية لا يجوز تفويضها للمجلس التنفيذي او غيره من أجهزة الصندوق الأخرى، وتتمثل هذه الصلاحيات الحصرية بالاتي: [1].

١-قبول الدول الاعضاء الجدد في الصندوق مع تحديد شروط عضويتهم.

٢- الموافقة على تعديل عام في اسعار الصرف لعملات الدول الاعضاء.

٣- الموافقة على تعديل حصص الدول الأعضاء في الصندوق.

٤- عقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية.

٥- تحديد وتوزيع الدخل الصافي للصندوق.

٦- مطالبة أي دولة عضو بالانسحاب من عضوية الصندوق.

٧- استئناف القرارات التي تصدر من المديرون التنفيذيون.

٨- تفسير احكام اتفاقية الصندوق.

٩- اعداد تقرير تصفية الصندوق.

**ثانياً-المجلس التنفيذي**

يُعد المجلس التنفيذي احد الأجهزة الرئيسية في صندوق النقد الدولي، ويقوم هذا المجلس بتسيير المهام العادية لصندوق النقد الدولي وله كل الصلاحيات بذلك عدا الاختصاصات الحصرية لمجلس المحافظين، فهو المسؤول عن تحديد او رسم سياسة انتفاع الدول الأعضاء من موارد الصندوق، اما اجتماعات هذا المجلس فهي في العادة ثلاث مرات في الأسبوع مع إمكانية عقد اجتماعات إضافية اذا تطلب الامر، ويتألف المجلس التنفيذي من (٢٤) مديراً ويرأسه المدير العام للصندوق ويتم تخصيص خمسة مقاعد في المجلس التنفيذي للبلدان صاحبة المساهمة الأكبر في حصص الصندوق وهم كل من (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، اليابان،

---

([1]) ياسر الحويش، المنظمات الدولية الاقتصادية ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ص١٨ متاح على الرابط: https://pedia.svuonline.org/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٦.

المانيا، فرنسا) (الاعضاء الدائمون) الى جانب (٣) اخرون يعينون واقعياً وهم كل من (الصين ، روسيا ،المملكة العربية السعودية) اما المديرون الستة عشر الباقون فيتم انتخابهم من قبل مجموعات من البلدان تعرف باسم (الدوائر الانتخابية) (constituencies) لمدة عامين [١].

**ثالثاً- المدير العام:**

يتولى المديرون التنفيذيون في صندوق النقد الدولي انتخاب المدير العام لصندوق النقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، و يُعتبر المدير العام بحكم منصبه رئيس هياة الموظفين في الصندوق، استناداً الى نص المادة (١٢/القسم٤/أ)، من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ، كما انه يترأس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي دون ان يكون له حق التصويت فيه الا في حالة التصويت المرجح، أي في حالة تساوي الأصوات داخل المجلس، وقد جرت العادة في ان يتولى منصب مدير عام صندوق النقد الدولي شخص غير امريكي دون ان يكون هنالك شرط يمنع الأشخاص غير الأمريكيين من تولي هذا المنصب ، الا انه ومنذ تأسيس صندوق النقد الدولي والى اليوم لم يحصل ان تولى شخص امريكي منصب مدير الصندوق، وانما يشغلون وعلى الدوام منصب نائب مدير الصندوق منذ استحداثه عام ١٩٤٩ [٢] عكس البنك الدولي الذي جرت العادة ان يتولى رئاسته امريكي على الدوام .

ولمنصب مدير عام الصندوق اهمية كبيرة، لأنه يعد بمثابة حلقة وصل بين كل من المديرين التنفيذيين و هيأة الموظفين والمنظمات الدولية والدول الاعضاء فضلاً عن كونه يعد الممثل الرئيس للصندوق، كما ان البيانات التي يلقيها مدير عام الصندوق تكتسب وزناً كبيراً ومصدراً لا غنى عنه من اجل فهم السياسة النقدية

---

(١) علي وجيه علي، "الية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين، غزة، ٢٠٠٦)، ص١١.

(٢) مصطفى يوسف كافي، إدارة الاعمال الدولية، (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص١٤٣.

للصندوق وتوجهاته واهدافه التي يسعى الى تحقيقها ومختلف نشاطاته الاخرى[١] ، ولا ينحصر هذا المنصب على دولة معينة دون الدول الأخرى، اذ يُمكن للمديرين التنفيذيين ترشيح أي مواطن من الدول الأعضاء بعد ان يتم ابلاغ المجلس التنفيذي بصورة سرية من قبل سكرتير الصندوق باسم المرشح الذي يشترط تمتعه بمجموعة من الشروط اهمها ان يمتلك سجل بارز وحافل في صنع السياسات الاقتصادية على مستوى المسؤولية العليا، وان تكون لديه خلفية مهنية متميزة ولديه القدرة على تقديم رؤية استراتيجية لطبيعة العمل الذي يضطلع به فضلاً عن امتلاكه ما يكفي من المهارات الادارية والدبلوماسية لقيادة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة عالمية[٢] .

**رابعاً- هيأة موظفي الصندوق**

يتولى مدير عام الصندوق انتقاء وتعيين مجموعة من الموظفين الاقتصاديين الذين يكونون الهيأة العاملة في صندوق النقد الدولي، مع الاخذ بنظر الاعتبار اقصى درجات التخصص والكفاءة في اختيارهم و توسيع قاعدة الاختيار الى اقصى حد ممكن حتى لا يقتصر اختيار هؤلاء الموظفين على دول محددة دون الدول الاخرى من الدول الاعضاء، ويتعين على عضو هيأة موظفي الصندوق عند تعيينه ان يقر بعدم قبوله لأية تعليمات ومن اية حكومة او سلطة خارجية عن الصندوق عند ممارسة واجباته الوظيفية في الصندوق [٣] ، والعاملون في صندوق النقد الدولي هم موظفون مدنيون دوليون وهم مسؤولون امام الصندوق لا امام سلطاتهم الوطنية، وان

---

(١) ياسر الحويش، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٢) البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي رقم ١٥٩/٧ في ١٢ تموز ٢٠٠٧.

(٣) احمد سامي مرهون، "قرض صندوق النقد الدولي للعراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، العدد١٣، ( كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار: ٢٠١٧)، ص٢١٧.

ثلثي موظفي الصندوق تقريبا هم من الاقتصاديين الذين لديهم خبرة بالأمور المالية والنقدية، ويضم الصندوق عدد من الادارات والمكاتب التي يرأسها

مديرون مسؤولون امام المدير العام [١]، اذ يعمل بالصندوق حوالي (٢٨٠٠ موظف) ينتمون الى (١٣٣ دولة) ويعمل القسم الأعظم منهم في العاصمة واشنطن كما يضم الصندوق (٢٢ ادارة ومكتب) يرأسها مديرون مسؤولون امام المدير العام، وهناك (٨٠ ) ممثلاً للصندوق مقيماً في الدول الاعضاء من اجل المساعدة في تقديم المشورة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، ولهُ ايضاً مكاتب في كل من باريس وطوكيو من اجل الاتصال بالمؤسسات الاخرى الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني، كما ان له مكاتب اخرى في جنيف و نيويورك يكون هدفها الاساسي الاتصال بالهيئات الأخرى التابعة لمنظمة الامم المتحدة [٢]، ويتمتع محافظوا صندوق النقد الدولي ومديره العام ومديروه التنفيذيون ونائبيهم فضلاً عن اعضاء هيئة الموظفين بعدد من الامتيازات والحصانات التي نصت عليها المادة (تاسعاً/ القسم٨) من اتفاقية تأسيس الصندوق، وبالتالي فهم محصنون ضد المسائلة القضائية عن جميع الاعمال التي قاموا بها بصفتهم الرسمية الا اذا رفع الصندوق عنهم هذه الحصانة [٣].

(١) ما هو صندوق النقد الدولي، منشورات صندوق النقد الدولي على الشبكة المعلوماتية: www.imf.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٦.

(٢) ناصر بوعزيز، المنظمات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، متاح على http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/bou.dotx تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٦.

(٣) احمد سامي مرهون، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.

## II. المبحث الاول

### دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمات المالية في الدول النامية

تواجه الدول النامية العديد من الازمات المالية والاقتصادية بسبب عدم اعتمادها لسياسات اقتصادية واضحة فضلاً عن سوء استغلال مواردها المحلية واعتماد الكثير منها على مورد اقتصادي واحد، ونتيجة لعدم كفاية الموارد المالية للدول النامية فأنها تلجأ الى مصادر التمويل الخارجي من اجل تمويل مشاريعها التنموية المحلية، ويُعد صندوق النقد الدولي احد الجهات الرئيسية لممولة للدول النامية التي تلجأ اليه للحصول على الموارد المالية اللازمة لمواجهة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها لا سيما عند حدوث الازمات المالية فضلاً عن توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق عملية التنمية فيها، وسيتم توضيح اهم تلك الازمات التي واجهتها الدول النامية من خلال هذا المبحث.

تحتاج الازمة المالية الى تظافر كافة الجهود من اجل مواجهتها واحتواءها قبل تفاقمها لمنع انتشارها الى بقية الدول الأخرى وهو ما يُعرف بـ(عدوى الازمة)، وهذا الامر ينطبق على الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍ سواء، لكن بالتأكيد ان الدول المتقدمة هي اكثر قدرة من الدول النامية في التعامل مع الازمة، ولهذا السبب تعتمد الدول النامية وبشكل كبير على صندوق النقد الدولي ومساعدته المالية والفنية لمعالجة الازمات المالية التي تواجهها وبما يُمكنها من استعادة أوضاعها الاقتصادية الطبيعية .

ويُعد نشاط توفير المساعدات المالية للدول الأعضاء احد اهم الأنشطة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، وتزداد قيمة واهمية هذا النشاط عند حدوث ازمة مالية من اجل منع تفاقمها وانتقالها الى الدول الأخرى من خلال الدعم الذي يوفره الصندوق

لتلك الدول عن طريق آليات جديدة استحدثها الصندوق تسمح لهذه الدول بالحصول على موارده المالية بشكل سريع دون المرور بالإجراءات التي يطلبُها الصندوق في الأوضاع الاعتيادية من اجل الحصول على موارده [1] اذ اجرى الصندوق العديد من الإصلاحات في سياسته تجاه الدول النامية لا سيما منخفضة الدخل منها تمثلت بإعلانه زيادة موارده المالية المتاحة امام الدول النامية وبما يمكنها من مواجهة ازمتها المالية والتغلب عليها [2]، لان تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو الهدف الجوهري وراء انشاء صندوق النقد الدولي والغاية المُلحة التي يسعى لتحقيقها.

وقد تضافرت جهود الدول النامية مع صندوق النقد الدولي في العديد من الازمات المالية التي شهدتها الدول النامية الا اننا سنقتصر في هذا البحث على دراسة اهم ازمتين ماليتين في الدول النامية، الا وهي الازمة المالية المكسيكية لعام ١٩٩٤ والازمة المالية لدول جنوب شرق اسيا (ازمة النمور الاسيوية عام ١٩٩٧) ودور صندوق النقد الدولي في كل منهما وكالاتي:

**اولاً: الازمة المالية المكسيكية ١٩٩٤:** تعد الازمة المالية المكسيكية لعام ١٩٩٤، احد اهم الازمات المالية التي كشفت ضعف اقتصاديات الدول النامية في مواجهة التحديات التي تواجهها، اذ كانت المكسيك تُعاني من حدة الركود الاقتصادي والارتفاع الكبير في معدلات التضخم منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وفي عام ١٩٨٥، تبنت الحكومة المكسيكية خطة

---

(1) فارس بن رقرق، "مواجهة الازمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الامريكية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف١، الجزائر،٢٠١٣)، ص٧٨.

(2) منشورات صندوق النقد الدولي، على الموقع www.imf.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/١٩.



P- ISSN:2075-2024 E-ISSN: 2706-5804

اصلاحية جديدة قائمة على دعم اقتصاد السوق من اجل تحقيق الاستقرار وجلب الاستثمارات الأجنبية اليها وقد ساعدها في تحقيق ذلك عاملان رئيسيان [١].

**الأول:** داخلي ويتمثل في تخفيضها للقيود التي تحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية اليها.

**الثاني:** خارجي: ويتمثل في انخفاض أسعار الفائدة في جارتها الولايات المتحدة الامريكية.

ولذلك بدا الاقتصاد المكسيكي قبل اندلاع الازمة كفرصة استثمارية نادرة بالنسبة للمستثمرين الاجانب اذ دخلها من الأموال الاجنبية خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-١٩٩٣، اكثر من (٩٠ مليار دولار)، ونتيجة للخطة الإصلاحية التي تبنتها الحكومة المكسيكية آنذاك ارتفعت أسعار الفائدة بشكل كبير الامر الذي أدى الى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية اليها لشراء العقارات والقيم المنقولة، الامر الذي نتج عنه حدوث اختلال كبير في ميزان المدفوعات المكسيكي، ونتيجة لهذا الاختلال اضطرت الحكومة المكسيكية آنذاك الى رفع مستوى أسعار الفائدة ودعم العملة، لكنها وبمجرد تعويم عملتها(البيزو) انخفضت قيمتها وتراجع التوسع الائتماني نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة [٢]، الامر الذي فجر ازمة مالية كبيرة لم يسبق ان شهدتها المكسيك، وما زاد من حدتها هو عبئ الديون الخارجية المكسيكية الضخمة التي

---

(١) عبد الغني بن علي، "ازمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،٢٠١٠)، ص٤٣.

(٢) خالد احمد علي، اقتصاد المعرفة وإدارة الازمات المالية في اطار المؤسسات الاقتصادية، ط١،(القاهرة: دار الفكر الجامعي،٢٠١٩)، ص١٧.

تطلبت إعادة هيكلتها بصورة عاجلة كعنصر أساسي لحل ازمتها المالية[١]، فاستعانت المكسيك بصندوق النقد الدولي من اجل معالجة تلك الازمة.

**دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة**

قدم صندوق النقد الدولي المساعدة المالية والفنية الى المكسيك منذ اندلاع في محاولة لاحتواء الازمة ومنع تفاقمها او انتقالها الى الدول الاخرى، ويُمكن ذكر دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المكسيكية كالاتي: [٢].

١- قيام صندوق النقد الدولي بترتيب العلاقة بين كل من المكسيك والبنوك الدائنة من اجل حل الازمة.

٢-تقديم حزمة من الإصلاحات الى المكسيك والتي عُرفت بـ(حزمة الإنقاذ) التي تضمنت نوعين من المساعدات المقدمة من الصندوق الى الحكومة المكسيكية:

**الأول:** مجموعة جديدة من السياسات الاقتصادية الإصلاحية لتحسين أوضاعها الاقتصادية الداخلية.

**الثاني:** توفير التمويل اللازم من الصندوق والاتفاق مع البنوك الدائنة على منح المكسيك قروض جديدة تُمكنها من الاستمرار بتسديد ديونها.

كما أنشئ الصندوق خلال الازمة برنامج "الاتفاقات الجديدة للإقراض" والذي يُتيح للصندوق الاقتراض من اجل تعزيز موارده وبما يُمكنه من مواجهة الازمات المالية الحالية او المستقبلية، كما وافق الصندوق على صرف اكبر قرض في تاريخه

(١) ايمان محمود عبد اللطيف، "الازمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة سانت كليمنتيس، بغداد، ٢٠١١)، ص٧٢.

(٢) ابتهال حمد رضا وعلي عباس سميران، "العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢،الجامعة المستنصرية، بغداد(٢٠٠٩): ص٦١.

آنذاك (١٧,٨)، بليون دولار من اجل دعم برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة المكسيكية آنذاك[١].

**ثانياً: الازمة المالية الاسيوية عام ١٩٩٧(ازمة النمور الآسيوية).**

لقد بدأت الازمة المالية الاسيوية في(تايلاندا) في تموز من عام ١٩٩٧، عندما تراجعت قيمة عملتها الوطنية (الباهت) على نحو غير مسبوق فأصبح هناك تخوف اقتصادي كبير في بقية الدول الاسيوية المجاورة، فتراجعت على اثرها قيمة العملة الإندونيسية(الروبيه)، والعملة الكورية الجنوبية (الوان) والعملة الماليزية (الرينغيت)، وصولاً الى كل من الفليبين وسنغافورة، وكانت الدول الاسيوية وبسبب معدلات

نموها العالية قبل اندلاع الازمة تمتلك ارصدة كبيرة من العملات الأجنبية، فأقدمت حكومات هذه الدول ولأجل مواجهة ازمتها المالية الى استخدام تلك الأرصدة لغرض الحفاظ على عملاتها الوطنية ووقف تدهورها، كما استخدمت حكومات الدول الاسيوية ارصدتها من العملات الأجنبية لغرض تقديم قروض مالية للشركات التي أصبحت تُعاني من نقص السيولة [٢] وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة بالنسبة للدول الاسيوية، أقدمت السلطات النقدية التايلندية على خفض قيمة عملتها الوطنية (الباهت)، لغرض إيجاد قدرة تنافسية لصادراتها، كجزء من سياستها الاقتصادية لمواجهة الازمة، كما أقدمت على بيع كميات كبيرة من الأوراق المالية

(١) عمار فوزي كاظم، وليلى فوزي احمد، الانعكاسات القانونية والمالية لتوصيات صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات في الدول النامية (دراسة تطبيقية مقارنة)،(بغداد: دار عدنان للنشر، ٢٠١٩)، ص٥٦.

(٢) القري عبد الرحمن وبيصار عبد المطلب، "الازمات المالية العالمية رؤية تحليلية للتجارب السابقة وعدم الاستفادة منها"، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، مجلد١، عدد٢،الجزائر( ٢٠١٣): ص١٨.

لشراء الدولار الأمريكي الامر الذي تسبب في انهيار عملتها الوطنية في تموز عام ١٩٩٧ وحصول ازمة مالية كبيرة امتدت منها الى بقية الدول الاسيوية [١].

**دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة**

نتيجة لما خلفته الازمة المالية الاسيوية من تدهور في البيئة الاستثمارية وعدم استقرار النظام المالي للدول الاسيوية بادر صندوق النقد الدولي لتقديم الدعم اللازم للدول الاسيوية من اجل مساعدتها في احتواء الازمة وتجاوز اثارها الكبيرة، اذ وقع الصندوق ثلاث اتفاقيات للقروض الطارئة ضمن المرحلة الأولى لمواجهة الازمة مع كل من تايلندا في اب من عام ١٩٩٧، و اندونيسيا في تشرين الثاني من عام ١٩٩٧، و كوريا الجنوبية في كانون الأول عام ١٩٩٧، وكانت هذه الاتفاقيات الثلاث تتضمن تقديم الدعم المالي لهذه الدول وعلى نحو غير مسبوق (٣٥ مليار دولار الى اندونيسيا) و (١٧ مليار دولار الى تايلندا)، و (٥٧ مليار دولار الى كوريا الجنوبية)، كما تضمنت هذه الاتفاقيات الأمور التالية:[٢].

١-تخصيص قسم كبير من هذه القروض الى البنوك المركزية والحكومات لتمكينها من تحقيق استقرار أسعار الصرف وتسديد ديونها الخارجية.

٢- تبني بعض الإجراءات الهيكلية لأجل زيادة الشفافية وكسر حدة الاحتكار.

٣-توفير ضمان اقتصادي كلي يتسم بالتوازن ما بين الميزانية وارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، مع فرض قيود جديدة على الائتمان المحلي بشكل يتفق ومتطلبات استقرار أسعار الصرف.

---

(١) عبد الوهاب محمد الموسوي، الازمة الاسيوية- إشكالية النظام الدولي الجديد، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٢٠٦.

(٢) هبال نجاة، "دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية دراسة حالة اليونان"،( رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦)، ص٦٩.

كما استحدث الصندوق على اثر الازمة الاسيوية، برنامجاً جديداً سُمي (تسهيل الاحتياطي التكميلي) لمساعدة الدول التي تعاني عجز في التمويل الناجم عن فقدان ثقة الأسواق بشكل مفاجئ [١]، كما استحدث الصندوق (برنامج الطوارئ) والذي يتيح صرف تمويل مالي بصورة فورية للدول التي تعاني من الازمات دون المرور بالمفاوضات الطويلة التي يتطلبها الصندوق من اجل الحصول على موارده في الأوضاع الاعتيادية [٢].

**اما المرحلة الثانية من المساعدات فقد تضمنت الأمور التالية:** [٣].

١-إعادة هيكلة البنوك الاسيوية بدلاً من اغلاقها.

٢- ضمان الحكومات الاسيوية لخصومات بنوكها التجارية.

٣- تخلي الحكومات الاسيوية عن هدف تحقيق فائض في موازناتها والتركيز فقط على كيفية تخفيف نسبة العجز فيها.

## III.المبحث الثاني

### أنواع المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي لدعم اقتصاديات الدول النامية.

يقدم صندوق النقد الدولي المساعدات المالية والفنية اللازمة للدول النامية من اجل مساعدتها على مواجهة ازماتها الاقتصادية وتحقيق عملية التنمية، ويمكن توضيح طبيعة تلك المساعدات المالية والفنية التي يقدمها الصندوق كالاتي:

---

(١) عمار فوزي كاظم و ليلى فوزي احمد، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

(٢) محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠)، ص٧١.

(٣) هبال نجاة، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

## III.أ. المطلب الأول

## المساعدات المالية

تحتاج الدول النامية الى رؤوس الأموال الكافية من اجل تمويل خططها التنموية، واذا ما عجز الادخار المحلي عن تامين السيولة اللازمة لتلك الخطط يتم اللجوء الى الاقتراض الخارجي لتأمينها على شكل قروض يتم الاتفاق عليها بين الطرفين (الدائن والمدين) [1]، فزيادة رأس المال شرط أساسي للتطوير الاقتصادي وتحقيق عملية التنمية لا سيما في مراحلها الأولى، اذ تُعد مشكلة نقص التمويل من اهم الاسباب التي تقف وراء اخفاق البرامج التنموية في الدول النامية في ظل قصور مواردها المحلية وبالتالي عدم قدرتها على إقامة مشاريعها الاستثمارية، الامر الذي يدفعها الى اللجوء الى مصادر التمويل الخارجي لتأمين الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية [2].

وتتكون المصادر التمويلية لأي دولة من عنصرين أساسيين هما ((التمويل الداخلي والتمويل الخارجي))، ويُقصد بالتمويل الداخلي حجم موارد التمويل التي توفرها المصادر الوطنية للدولة، اما التمويل الخارجي فيُقصد به الموارد الأجنبية التي تستطيع الدولة الحصول عليها عن طريق الاقتراض، وهي الطريقة التي لجأت اليها الدول النامية من اجل تحقيق عملية التنمية، اذ يرى البعض ان معوقات التنمية التي تواجهها الدول النامية تتمثل في الأساس بقصور الادخار المحلي وقلة مواردها المالية الأجنبية اللازمة من اجل التنمية، وهنا تأتي أهمية التمويل الخارجي في تمويل وتسريع عملية التنمية، وتذليل معوقاتها من خلال توفير الموارد المالية الإضافية،

---

(1) همام وائل محمد، "اثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية لدول عربية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦)، ص٣٩.

(2) عامري رضوان، "العلاقة بين النمو وسعر الصرف-حالة الدول النامية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر،٢٠١٧)، ص٣٨.

وبالتالي دفع عجلة التنمية في الدول النامية [١]، التي لازالت الى اليوم تعتمد بشكل رئيس على مصادر التمويل الخارجية من اجل النهوض بمستوياتها التنموية ورفع معدلات نموها، وهذا يدل على القصور الكبير في مصادر تمويلها المحلية او سوء استغلال هذه الموارد [٢]، لذلك لجأت الدول النامية الى المؤسسات المالية الدولية التي يأتي في مقدمتها صندوق النقد الدولي من اجل تامين متطلبات عملية التنمية وتعويض النقص الحاصل في مواردها الداخلية تحت شعار "الاقتراض الخارجي يُعزز الادخار المحلي"[٣]، وقد استجاب صندوق النقد

الدولي لطلب الدول النامية من خلال أدوات الإقراض الموجودة لديه مسبقاً او التي استحدثها مؤخراً لتقديم المساعدة المالية للدول النامية وفق ما يُعرف ببرامج القروض الميسرة، والتي يُمكن ذكرها كالاتي:

١- **التسهيل الائتماني المدد**: وهو أداة الصندوق الأساسية لتقديم الدعم متوسط الاجل للدول ذات الدخل المنخفض التي تواجه احتياجات تمويلية في موازين مدفوعاتها على المدى المتوسط، اذ يُقدم الصندوق قروضه ضمن هذا التسهيل للدول ذات الدخل المنخفض بدون ايةً فائدة في الوقت الحاضر، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة، واجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات [٤].

---

(١) السعدي رجال، "المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الالفية الثالثة"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد ١، الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري، قسطنطينة٢، (٢٠٠٢): ص٩وص١٠.

(٢) محمد سلمان جاسم، "دور الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد ٣٨ ،جامعة بغداد( ٢٠١٧): ص٢١٦.

(٣) طه يونس حمادي، "المديونية الخارجية لبعض الدول العربية ودورها في صنع القرار السياسي للمدة ١٩٨٥- ٢٠٠٥"، مجلة دراسات إقليمية، مجلد، ٧، عدد ١٩، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (٢٠١٠): ص بلا.

(٤) شريف بوقصبة "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة شركة سوناطراك"،( أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦)، ص٣٩.

**٢- تسهيل الاستعداد الائتماني:** والذي يُتيح تقديم مساعدات مالية للدول النامية منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها وتحتاج الى تمويلات مالية قصيرة الاجل لمعالجتها، كما تستطيع الدول الحصول على موارد الصندوق من خلال هذه الأداة على أساس وقائي، اذ يُقدم الصندوق وفق هذه الاداة المساعدة المالية الى الدول النامية منخفضة الدخل بدون اية فائدة في الوقت الحاضر، مع فترة سماح مدتها اربع سنوات، واجل استحقاق نهائي مدته ثمان سنوات[١].

**٣- أداة الإقراض بشروط ميسرة للدول ذات الدخل المنخفض:** اذ دخلت هذه الأداة الجديدة حيز التنفيذ في كانون الثاني عام ٢٠١٠، ، وتم تنقيح هذه الأداة في نيسان ٢٠١٣، كجزء من عملية إصلاحية كبيرة في الصندوق، تهدف الى جعل القروض التي يقدمها الصندوق اكثر مرونة وملائمة لاحتياجات الدول النامية منخفضة الدخل، وفي العام ٢٠١٥، تم تعديلها بشكل يجعلها اكثر مرونة، اذ تم بموجب هذا التعديل مضاعفة حدود الاستفادة من موارد الصندوق لغرض المحافظة على مستويات متناسبة من التدفقات المالية وتزايد الإنتاج والتجارة، فأصبحت القروض التي تقدم بموجبها للدول النامية ذات الدخل المنخفض اكثر يُسراً وشمولاً، كما ان أسعار الفائدة المفروضة عليها ليست ثابتة اذ يتم مراجعتها من قبل الصندوق كل عامين بحسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة [٢].

**٤- أداة التسهيل الائتماني السريع:** والتي تُتيح تقديم مساعدات مالية عاجلة للدول النامية لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها، او التي تعرضت لكارثة طبيعية، ويُقدم الصندوق هذا النوع من التسهيلات من اجل تسهيل وتسريع عملية تقديم المساعدات الفورية للدول النامية المستفيدة من تسهيل النمو والحد من الفقر، ويبلغ

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٩.

(٢) يسمينة دحماني وفيروز بن عيسى، "دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية العالمية "ازمة الرهن العقاري ٢٠٠٨"،(رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،)٢٠١٨، ص٢١.

حجم الموارد التي يُتيحها هذا التسهيل (٢٥%) من حصة العضو السنوية، و(٧٥%)، على أساس تراكمي، اذ يُقدم الصندوق تسهيلاته للدول المنخفضة الدخل بدون أي فائدة في الوقت الحاضر مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف واجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات. [١].

ويهدف الصندوق من خلال البرامج المذكورة أعلاه التي يستطيع من خلالها تقديم القروض المالية الى الدول النامية بمعدلات فائدة صفرية ومدة سداد طويلة من اجل تسهيل وتسريع عملية التنمية فيها، فضلاً عن تمكينها من معالجة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها بشكل اسرع [٢]، وقد تضافرت جهود صندوق النقد الدولي مع العديد من المؤسسات الأخرى في عام ٢٠٠٠، من اجل دعم عملية التنمية في الدول النامية بعد موافقة (١٨٩)، من قادة العالم على الاهداف والبرامج التي تدعو الى خفض اعداد الاشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد الى النصف، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع الاطفال مع خفض اعداد الوفيات بين الاطفال الرضع والامهات وضمان الحفاظ على البيئة، وبفضل هذه البرامج لصندوق النقد الدولي استطاع اكثر من (٣٤ مليون) من طفل في الدول النامية من مواصلة واكمال تعليمه الابتدائي، فضلاً عن تطعيم اكثر من (٥٥٠ مليون) طفل ضد مرض الحصبة [٣] كما ان تفشي فيروس (ايبولا) في غرب افريقيا عام ٢٠١٤، الذي تسبب بأزمة صحية عالمية كبيرة في كل من (سيراليون، غينيا، ليبيريا)، نتج عنا

---

(١) شعبان صدام الامارة، "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية العالمية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٧(كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط(٢٠١٥): ص بلا.

(٢) منشورات صندوق النقد الدولي، على الموقع www.imf.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٢٦ ، ص بلا.

(٣) بعداش وليد، "صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي (دراسة مقارنة الجزائر-مصر)"، (رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،٢٠١٥)، ص١٤.

اصابة ما يقرب من (٢٦ الف نسمة)، ووفاة اكثر من (١٠,٦٠٠) شخص، فضلاً عن شلل النشاط الاقتصادي في الدول الثلاث، الامر الذي دفع صندوق النقد الدولي الى تقديم المساعدات المالية الفورية للدول الثلاث، اذ قدم الصندوق (١٣٠ مليون دولار) لهذه الدول من اجل دعمها في التصدي ومواجهة هذا الوباء، كما تعهد الصندوق بتقديم (٤٠٤ مليون دولار) يتم تقديمها كتمويل مباشر لحكومات الدول الثلاث مع تخفيف اعباء ديونها لمساعدتها في مواجهة الوباء، كما انشئ صندوق النقد الدولي" الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف اعباء الديون" من خلال اصلاح الصندوق الائتماني لتخفيف اعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث"، وتعهد الصندوق بمواصلة دعمه لهذه الدول ومساعدتها في التصدي لهذا الوباء من خلال تقديم الدعم المالي والفني لهذه الدول، بما يضمن قدرتها على احتواء الوباء والسيطرة عليه ويُمكن استعرض دور صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الافريقية لمواجهة فيروس(ايبولا) من خلال برامجه الاقراضية التي قدم من خلالها المساعدة المالية والفنية لهذه الدول والتي يُمكن ذكرها كالاتي:

**١-الإقراض الميسر:** اذ قدم الصندوق (٣٠٩ مليون دولار) كمساعدات عاجلة بسعر فائدة (صفري) الى الدول الثلاث (سيراليون، غينيا، ليبيريا)، المتضررة من فيروس (ايبولا)، قُدمت ضمن برنامج "التسهيل الائتماني السريع" وبرنامج "التسهيل الائتماني الممدد" وتم صرف هذا المبلغ بشكل فوري لهذه الدول التي كانت بأمس الحاجة اليها لمعالجة ازمتها الصحية.

**٢- تخفيف أعباء الديون:** اذ قدم الصندوق للدول الثلاث المتضررة من الوباء منح مالية بقيمة (٩٥ مليون دولار) من اجل تخفيض حجم مديونية هذه الدول وتخفيف الضغط الحاصل على موازين مدفوعاتها لعام ٢٠١٥ [١].

كما قدم الصندوق مؤخراً الدعم اللازم لجنوب افريقيا من خلال حزمة مساعدات مالية بقيمة (٤,٣ مليار دولار)، لمواجهة تداعيات جائحة (كوفيد-١٩)، التي يواجهها العالم اجمع في الوقت الحاضر، اذ قدم الصندوق هذه المساعدة لجنوب افريقيا بعد ان اصابت الجائحة اقتصادها بحالة ركود حادة وفق أداة "التمويل السريع" التي تتيح للدول الحصول على المساعدات المالية بصورة عاجلة دون المرور بالمفاوضات الطويلة التي يطلبها الصندوق في الظروف الاعتيادية، كما تعهد الصندوق بتقديم المزيد من الدعم اللازم للدول النامية من اجل دعمها في مواجهة الجائحة المستجدة[٢].

## III.ب. المطلب الثاني

## المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول النامية.

لا تقتصر مساعدة صندوق النقد الدولي للدول النامية على المساعدات التمويلية فقط، وانما تعدتها لتشمل المساعدة الفنية ايضاً، فقد بدء الصندوق بتقديم المساعدة الفنية للدول النامية منذ منتصف الستينات من القرن الماضي عندما لجأت اليه الكثير من الدول النامية بعد ان حصلت على استقلالها من اجل مساعدتها في بناء مؤسساتها الاقتصادية المالية والنقدية، وقد تعزز هذا النوع من المساعدة بعد تفكك الاتحاد

---

(١) التحرك في مواجهة ايبولا، التمويل الطارئ واداة جديدة، تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥، ص١٤.

(٢) تمويل عاجل لجنوب أفريقيا من صندوق النقد بـ(٤,٣ مليار دولار)، وكالة العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٧/٢٨، متاح على https://al-ain.com/article/monetary-fund-4-3-billion-dollars-south-africa تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٦.

السوفيتي عام ١٩٩١، عندما لجأت اليه الدول الاشتراكية من اجل تأسيس مؤسساتها الاقتصادية وتنمية قدراتها في إدارة تلك المؤسسات [١] اذ يُقدم الصندوق مساعدته الفنية للدول النامية في عدة مجالات مثل اعداد السياسات الاقتصادية (المالية و النقدية) وادارتها، فضلاً عن احصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات الرسمية والموازنة .... الخ، كما أنشئ الصندوق عدة مراكز إقليمية جديدة لتقديم المساعدة الفنية والتي يُمكن ذكرها كالاتي:

**١ـ مركز المساعدة الفنية الإقليمية لمنطقة " أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية":** الذي افتتحه الصندوق عام ٢٠٠٩، لتقديم المساعدة الفنية للدول النامية.

**٢ـ مركز المساعدة الفنية لمنطقة جنوب افريقيا ((مركز المساعدة الفنية في مورشيوس)):** الذي افتتحه الصندوق عام ٢٠١١، ليُقدم خدماته الفنية الى (١٣) دولة من الدول النامية، (٣٣%) منها هي دول منخفضة الدخل، وذلك بدعم من الجهات المانحة التي أهمها (كندا، بنك التنمية الافريقي، البرنامج الإقليمي للاتحاد الأوروبي مع المنظمات الإقليمية الأخرى)[٢] كما أنشئ الصندوق "الصناديق الإقليمية المواضعية" [*] التي تمثل عنصراً مكملاً للمساعدات التي تركز على الجوانب الإقليمية التي تقدمها

---

(١) رحيبة قاسم، "دور المؤسسات المالية الدولية في رسم الساسة العامة للجزائر (٢٠٠-٢٠١٠)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلاني بونعامة-بخميس مليانة، الجزائر،٢٠١٨)، ص٥٩.

(٢) فارس بن رقرق، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(*) الصناديق الائتمانية المواضعية هي الصناديق التي أسسها صندوق النقد الدولي ويدعمها شركاء خارجيون كالاتحاد الأوربي من اجل ضمان توفير الأدوات اللازمة للاقتصاديات الأقل نمواً لأجل تحقيق اهداف التنمية=

المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية، وقد بدأ اول هذه الصناديق ممارسة عمله في عام ٢٠٠٩، وهو يركز على بناء وتنمية القدرات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب [١]، فضلاً عن الدورات التدريبية التي يُقدمها الصندوق لتدريب مسؤولي الدول جميعاً بما فيها الدول النامية، فخلال العام ٢٠١٩ فقط، اقام الصندوق (٤٥٧ دورة تدريبية) شارك فيها اكثر من (١٩,٩٥٠) مسؤول من (١٨٨ دولة)، (٣٠%) منها في منطقة افريقيا جنوب الصحراء[٢].

وقد تمكنت العديد من الدول النامية ومن خلال برامج وقروض صندوق النقد الدولي من معالجة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها واجراء التصحيحات الاقتصادية اللازمة لاستعادة معدلات نموها الطبيعية وزيادة صادراتها الخارجية فضلاً عن تحقيق مستويات اعلى من النمو الاقتصادي[٣]، كما فعلت تركيا التي كانت تعاني من أزمات اقتصادية متلاحقة خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فاستعانت بصندوق النقد الدولي وتبنت برامجه الاصلاحية عام ١٩٨٠ وطبقتها تحت اشرافه، والتي بفضلها استطاعت معالجة أوضاعها الاقتصادية وبدأت منذ عام ١٩٩٩، بتحقيق نتائج اقتصادية إيجابية على مختلف الأصعدة [٤]، فأصبحت منافساً قوياً للاقتصاديات الإقليمية والعالمية بعد ان استطاعت التغلب على اكبر

---

=المستدامة اذ تساعد هذه الصناديق الدول الأعضاء الأقل نمواً على زيادة تعبئة وتحسين إدارة مواردها العامة والطبيعية ومعالجة قضايا المديونية وتحسين استقرار قطاعاتها المالية، للمزيد عن الصناديق الائتمانية المواضعية ينظر: تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١١.

(١) الصناديق الائتمانية المواضعية، تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(٢) التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٩، ص٦٦.

(٣) هبال نجاة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٤) رواء زكي يونس، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، (عمان:دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص١٢١ وص١٣٢.

مشكلة اقتصادية كانت تواجهها الا وهي مشكلة المديونية الخارجية[١] ، اذ استطاعت تركيا تسديد جميع ديونها تجاه صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٣، وأصبحت غير مدينة للصندوق لأول مرة منذ اكثر من نصف قرن فانتقلت من كونها دولة مدينة للصندوق الى دولة منافسة لأقوى الاقتصاديات الإقليمية والعالمية [٢]، والامر نفسه ينطبق على البرازيل في عهد الرئيس (لولا دا سيلفا) في عام ٢٠٠٣، الذي لجأ الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتحسين أوضاع بلاده الاقتصادية وتعهده لصندوق النقد الدولي بالقيام بإصلاحات حقيقية تتناسب وبرامج الصندوق الاصلاحية فوافق الصندوق على منح البرازيل قروض جديدة لتسوية ديونها القديمة وإصلاح أوضاعها الاقتصادية، فعمل الرئيس (لولا دا سيلفا) على استثمار قروض صندوق النقد الدولي من اجل تصحيح أوضاع بلاده الاقتصادية و تحقيق عملية التنمية تمهيداً للتخلص من المديونية الخارجية [٣]، وبدأت البرازيل بتحقيق نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي واصبح الاقتصاد البرازيلي اليوم اكثر استقراراً مما كان عليه في الفترة الماضية، ولم تعد البرازيل بحاجة الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي او الاقتراض منه وبدأت بتحقيق اعلى معدلات نمو اقتصادي في تاريخها الاقتصادي، فقد بلغ معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ (٩,٤%) [٤]، وفي ١٣

---

(١) خضير عباس احمد، "التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة–الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٢٢، عدد٨،جامعة بغداد( ٢٠١٦): ص٣٥٥ وص٣٥٦.

(٢) تركيا تسدد جميع ديونها لصندوق النقد، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٥/١٤ متاح على https://www.aljazeera.net/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٧.

(٣) الهروب الكبير هكذا بدأت البرازيل عصرها الاقتصادي الذهبي حين طلّقت صندوق النقد، متاح على الرابط https://www.sasapost.com/brazil-and-imf/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/١٠.

(٤) تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في ٦/اب/٢٠٠٧، ص٤وص٥.

كانون الأول من عام ٢٠٠٥، أعلنت البرازيل استعدادها لتسديد جميع ديونها البالغة (٥,١٥ مليار دولار) الى صندوق النقد الدولي، أي قبل عامين من موعد سدادها الحقيقي، فأصبحت البرازيل غير مدينة للصندوق بشيء لأول مرة في تاريخها الاقتصادي، وارتفع ناتجها المحلي الإجمالي الى (١,٦%) في عام ٢٠٠٧ بعد ان كان (١,١%) في عام ٢٠٠٣ [١]، الا انه وفي نفس الوقت هناك بعض الدول النامية التي كان لبرامج وقروض صندوق النقد الدولي نتائج سلبية على اقتصادياتها كما حصل مع الاكوادور التي تبنت برامج صندوق النقد الدولي ووافقت على شروطه فارتفعت نسبة الفقر فيها الى (٧٠%)، وازدادت نسبة البطالة فيها من (١٥-٧٠%)، فضلاً عن ارتفاع دينها العام الى (١٦ مليار دولار) فأصبحت غارقة في المديونية الخارجية وعاجزة عن السداد في نفس الوقت[٢] حتى وجدت الاكوادور نفسها مضطرة في العام ٢٠٠٠ الى نقل ملكية مشاريعها الإنتاجية الاستراتيجية الى الشركات الأجنبية [٣].

## IIII.المبحث الثالث

## الآثار المترتبة على قروض صندوق النقد الدولي للدول النامية

لعل اهم ما يميز قروض صندوق النقد الدولي للدول النامية هو انها قروض مشروطة بعدد من الشروط الواجب على الدول النامية طالبة الاقتراض الالتزام

---

(١) الهروب الكبير هكذا بدأت البرازيل عصرها الاقتصادي الذهبي حين طلّقت صندوق النقد، مصدر سبق ذكره، ص بلا

(٢) جون بيركز، الاغتيال الاقتصادي للأمم-اعترافات قرصان اقتصاد، ترجمة: مصطفى الطنان وعاطف معتمد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢)، ص١٠.

(٣) غريغ بالاست، افضل ديمقراطية يستطيع المال شراؤها، ترجمة: مركز التعريب والترجمة، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٤)، ص١٤٧-ص١٦٣.

بتطبيقها بصرف النظر عن مدى ملائمتها لواقعها الاقتصادي، اذ يرتبط حصول الدول النامية على مساعدة صندوق النقد الدولي لحل مشكلاتها الاقتصادية بعقد هذه الدول اتفاقاً مع الصندوق تلتزم بموجبه بتنفيذ برنامج اقتصادي يتضمن مجموعة من السياسات المالية والنقدية من اجل تحقيق استقرارها الاقتصادي ومعالجة اختلالاتها عن طريق تقليص دور الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال اتخاذها لمجموعة من الإجراءات التي يُحددها الصندوق مسبقاً والتي تُعرف بـ(المشروطية IMF Conditionality)[1] وتتضمن هذه الإجراءات التي يفرضها صندوق النقد الدولي الأمور التالية .

١-الحد من الانفاق العام للدولة طالبة التمويل عن طريق رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع والخدمات العامة.

٢- إيقاف او الحد من الوظائف العامة في الدولة.

٣- تجميد او تقليل الزيادة في الأجور والرواتب من ناحية، والعمل على زيادة إيرادات الدولة العامة عن طريق رفع معدلات الضريبة، او الغاء الإعفاءات الجمركية .... الخ، من ناحية أخرى[2].

فضلاً عن عدد من الإجراءات الأخرى المتعلقة بميزان مدفوعات الدول المقترضة وسياستها النقدية والتي يمكن ذكرها كالاتي:

**اولاً: الإجراءات المتعلقة بميزان المدفوعات، وتتضمن** [3]:

١-خفض قيمة العملة الوطنية.

---

(١) عبد الرزاق ناجي، دور صندوق النقد الدولي في دعم الإصلاح النقدي والاقتصادي، دراسة تحليلية نقدية، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية،٢٠١٨)، ص٧١.

(٢) برباص الطاهر، "مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

(٣) يوسف عفتان عبد الله، "الشركات المتعددة الجنسيات وبرامج الخصخصة في الاقتصاديات النامية (تحليل تجربة البرازيل)"، المجلة السياسية والدولية، العدد٢١، الجامعة المستنصرية، بغداد(٢٠١٢): ص بلا.

٢- تحرير الأسعار.

٣- الغاء الرقابة على الصرف الأجنبي

**ثانياً: الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية وتتضمن** [١]**:**

١-الحد من عرض النقود.

٢- رفع أسعار الفائدة.

٣- تكوين احتياطي مالي لسداد الدين.

**ثالثاً: الإجراءات المتعلقة في الموازنة العامة وتتضمن:** [٢] .

١-خفض الانفاق العام

٢- تقليل الدعم المقدم للإعانات الاجتماعية والخدمات الاخرى كالصحة والتعليم.

٣- الحد من التوظيف الحكومي.

٤- رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية.

٥- فرض ضرائب غير مباشرة كضريبة المبيعات.

٦- رفع أسعار الوقود الى المستويات العالمية.

وهذا يعني اتباع الدولة لسياسات تقشفية لتخفيض نسبة العجز في الموازنة الحكومية، عن طريق تقليل الانفاق الحكومي او من خلال فرض ضرائب جديدة [٣]، فضلاً عن اتباع الدولة لسياسات الخصخصة بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية

---

(١) يوسف عفتان عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص بلا.

(٢) شيماء مجدي حسين، "الاضطرابات العمالية وسياسة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣)"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد ٣٨، ج١،جامعة عين الشمس، القاهرة( ٢٠١٦): ص٤٧٩.

(٣) مارك بليث، التقشف تاريخ فكرة خطرة، ترجمة: عبد الرحمن اياس، الكويت، عالم المعرفة،(٢٠١٦):ص٥١.

ومستوى تطورها الاقتصادي[١] وهو امر لا ينسجم والواقع الاقتصادي للدول النامية الامر الذي ترتب عليه الكثير من الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست سلباً على الدول النامية والتي يُمكن ذكرها كالاتي.

**اولاً- من الناحية السياسية**

تتسم طبيعة العلاقات الدولية في عالم اليوم بهيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية، اذ تتجاوز هذه الدول (الكبرى) ومن خلال المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها والتي يأتي في مقدمتها صندوق النقد الدولي، الحدود الطبيعة لعمل تلك المؤسسات الى الدرجة التي تؤثر فيها على القرارات السياسية للدول النامية من خلال الزامها باتباع سياسات محددة تسهل عملية خرق سيادتها [٢]، فقد أدى لجوء الدول النامية الى صندوق النقد الدولي والاقتراض منه الى فقدانها جزء كبير من استقلالها بعد ان التزمت بتطبيق برامجه التي يفرضها على الدول النامية طالبة الاقتراض كون تلك الشروط تستلزم تزويد الدولة النامية لصندوق النقد الدولي بجميع المعلومات التي يطلبها والتي تخص سياستها الاقتصادية الوطنية على نحو يُمكن تسميته بـ"الجاسوسية المكشوفة او المعلنة"[٣] كما ان قبول تطبيق برامج الصندوق يعني ارتضاء الدولة بالتخلي عن جزء من سيادتها لصالح الاقتصاد العالمي، فالدول التي تبنت برامج الصندوق سرعان ما وجدت نفسها قد فقدت حريتها في صناعة واتخاذ قراراتها الوطنية التي انتقلت منها الى صندوق النقد الدولي وبقية الدائنين

(١) خالد طه عبد الكريم، "رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة"، مجلة ديالى، العدد الثالث والاربعون،جامعة ديالى،( ٢٠١٠): ص١٦٩.

(٢) علي عداي مراد ومازن عجاج فهد، "مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، مجلد٢، عدد٤ ج٢، كلية الحقوق، جامعة تكريت( ٢٠١٨): ص٣٦٢.

(٣) سيف الدين عبد الفتاح واخرون، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي واسلامي، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية،( ٢٠٠١): ص١٦٣.

الاخرين، وأصبحت هذه الدول تواجه صعوبات كبيرة في فرض سيطرتها الوطنية وبالتالي أصبحت متلقية ومنفذة فقط لما يمليه عليها صندوق النقد الدولي والدائنين الاخرين[١]ويتجلى هذا الخرق للسيادة في الحلول التي طرحتها الدول الدائنة لمعالجة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية والتي تمثلت بمطالبة الدول الدائنة بتحويل ديون تلك الدول الى استثمارات، بمعنى ان مساعدة الدول الدائنة للدول النامية وتخفيف مديونيتها يكون عن طريق سماح الدول المدينة (النامية) للدول الدائنة (الكبرى) بمشاركتها في ملكية القطاع العام وادرته معاً وهو ما يمثل انتهاكاً واضحاً للسيادة الوطنية للدول النامية[٢].

**ثانياً- من الناحية الاقتصادية**

على الرغم من المساعدة الكبيرة التي يُقدمها الصندوق من خلال قروضه المالية المقدمة للدول النامية من اجل دعم اقتصادياتها ومعالجة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها من اجل استعادة معدلات نموها الطبيعية الا ان تبني الدول النامية لهذه البرامج يُحتم عليها اجراء العديد من التعديلات القانونية والمؤسسية لضمان تحويل اقتصادياتها المحلية الى اقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي يقودها القطاع الخاص حتى تستطيع الاستفادة من قروض الصندوق[٣] كما ان تحرير التجارة التي يُلزم الصندوق الدول المدينة على اتباعها تكون نتائجها كارثية على هذه الدول، لان ترك الدول النامية لصناعتها الوطنية المتواضعة دون حماية يعني

---

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة،(الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٨)، ص٩٨.

(٢) عبد الغفار فاروق عبد الغفار، "الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات اجنبية دراسة حالة مصر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد١٧،الجزائر( ٢٠١٧): ص٤٤.

(٣) صلاح الدين فهمي، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام–دراسة مقارنة، (بدون دار نشر او تاريخ)، ص٦٩.

القضاء فعلياً على صناعتها الوطنية[١]، ولذلك فقد ترتب على تعامل الدول النامية مع صندوق النقد الدولي وقبولها بشروطه الكثير من الاثار الاقتصادية السلبية التي انعكست على اقتصاديات الدول النامية والتي يُمكن ذكر أهمها كالاتي:

١-التبعية المالية والاقتصادية لصندوق النقد الدولي.

٢- هروب رؤوس الأموال الى الخارج.

٣- ارغام الدول النامية على مبادلة ديونها الخارجية بأصولها الإنتاجية، الامر الذي يمثل تدخلاً واضحاً في الشؤون الداخلية للدول النامية ويؤدي الى فرض السيطرة الأجنبية عليها.

٤- تحديد سعر الصرف في الدول المدينة يكون وفقاً لإملاءات صندوق النقد الدولي وليس وفقاً للمصلحة الاقتصادية الوطنية للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي[٢].

ان الوصفات العلاجية التي يشترطها الصندوق في برامجه مقابل الحصول على تمويله لم تكن في الحقيقة الا برامج لحماية الدول الرأسمالية (الدائنة) على حساب الدول النامية التي انعكست اثار هذه البرامج على اقتصادياتها بصورة سلبية [٣].

**ثالثاً- من الناحية الاجتماعية**

اذ تؤدي برامج صندوق النقد الدولي الى سوء توزيع الدخول وزيادة الفوارق الطبقية من خلال تعزيزها لفئات اجتماعية على أخرى، فسياسات تخفيض العملة

---

(١) سمير عبد الرحمن شلالده، "الليبرالية الجديدة في الوطن العربي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيروت، غزة، ٢٠٠٨)، ص٩٨.

(٢) يحيى السيد عمر، القروض الدولية واثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، (إسطنبول: دار الأصول العلمية،٢٠١٨)، ص٢٦٢.

(٣) علي جابر عبد الحسين، "وصفات التنمية ومشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية"، مجلة المثنى للعوم الإدارية والاقتصادية، مجلد٨، العدد٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى( ٢٠١٨): ص٩٢.

الوطنية والخصخصة فضلاً عن رفع أسعار الفائدة محلياً، هي سياسات تخدم الأغنياء بدلاً من الفقراء، باعتبارهم (الأغنياء) يحتفظون بجزء كبير من مدخراتهم بالعملات الأجنبية،(غالباً ما تكون في الخارج) اما مدخراتهم من العملة الوطنية فإنها تُمكنهم من الاستفادة وبشكل كبير من أسعار الفائدة المحلية، فهم المستفيدون الوحيدون من سياسة تخفيض العملة الوطنية التي يدعو لها صندوق النقد الدولي من خلال الفوائد المترتبة على مدخراتهم،[1] كما ان التزام الدول النامية بشروط الصندوق وبرامجه يؤدي الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل من خلال الزام الصندوق لهذه الدول باتباع سياسة الخصخصة وتصفية المؤسسات التابعة للقطاع العام فضلاً عن إيقاف او الحد من التعيينات الحكومية، ما يؤدي الى تسريح الاف العاملين في القطاع العام،[2] في ظل وجود آلاف العاملين الجدد الذين يدخلون سوق العمل كل عام، الامر الذي يُفاقم من مشكلة البطالة ويُضاعف اعداد العاطلين عن العمل في الدول النامية[3]، كما الالتزام بشروط وبرامج الصندوق يعني زيادة معدلات الفقر، كونها تُلزم الدول المقترضة بتقليل الدعم الحكومي ورفع اسعار السلع الضرورية كالمواد الغذائية وغيرها من السلع الاخرى، فضلاً عن ان اشتراط الصندوق فرض ضرائب غير مباشرة يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض دخول المواطنين لا سيما من شريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود الامر الذي يؤدي الى عدة اثار اجتماعية

---

(1) سعاد مهمائي، "تأثير برامج التعديل الهيكلي على الاسرة الجزائرية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩)، ص١٧.

(2) مهير سعودي، "صندوق النقد الدولي وآثار الاقتراض منه على الأنظمة القانونية للدول–دراسة حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٩)، ص٤٦.

(3) يوسف عبد العزيز محمود، "برامج التكيف الاقتصادي واثارها على الدول النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد٢٧، عدد٢،دمشق،( ٢٠٠٥): ص٨٥.

سلبية تتمثل بارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ما يؤدي في النهاية الى تفشي السلوكيات المنحرفة وانتشار آفات الجريمة والسرقة والقتل في المجتمع[1].

**الخاتمة.**

لقد أسهمت قروض وبرامج صندوق النقد الدولي في دعم وتعزيز اقتصاديات الدول النامية من خلال دور الصندوق في معالجة الازمات المالية في الدول النامية فضلاً عن اتاحة الصندوق لموارده امامها لتعويض النقص الحاصل في مواردها المحلية اللازمة لتحقيق عملية التنمية من خلال أدوات الإقراض الموجودة لديه مسبقاً او التي استحدثها مؤخراً لتقديم المساعدة المالية للدول النامية وفق ما يُعرف ببرامج القروض الميسرة التي يقدمها الصندوق للدول النامية لا سيما الدول منخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات اقتصادية كبيرة في موازين مدفوعاتها، الى جانب المساعدة او المشورة الفنية التي يقدمها الصندوق، الا انه وبالنظر لارتباط تلك القروض بشروط مسبقة يفرضها الصندوق على الدول النامية وما تخلفه تلك الشروط من اثار سلبية على الدول النامية فان كثير من الدول النامية أخفقت في نجاح تلك القروض والبرامج نتيجة لعدم انسجامها واضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**الاستنتاجات.**

**من خلال كل ما تقدم أعلاه يمكننا ان نستنتج الآتي:**

١-ان الدول النامية تعاني من قصور كبير في مواردها المحلية بسبب التفاوت الكبير في تلك الموارد فضلاً عن سوء استغلالها.

---

(١) راضية اسمهان، "دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة- دراسة حالة الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٢"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف١، الجزائر، ٢٠١٢)، ص٨٩.

٢- ان الدول النامية تعتمد وبشكل كبير على قروض صندوق النقد الدولي من اجل معالجة مشكلاتها الاقتصادية الداخلية.

٣- يُقدم صندوق النقد الدولي المساعدات المالية والفنية اللازمة للدول النامية من اجل مساعدتها على تصحيح الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها وبما يمكنها من اعداد وصياغة سياسات اقتصادية كلية تتسم بالفعالية.

٤- ان الاستعانة بقروض وبرامج صندوق النقد الدولي ومشورته الفنية مكن الدول النامية من تحديد أوجه القصور التي يجب إعادة النظر فيها من اجل تحسين أداء اقتصادياتها الوطنية.

٦- ان قروض وبرامج صندوق النقد الدولي المقدمة للدول النامية تحتم على الدول النامية اتخاذ إجراءات إصلاحية حقيقية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الدول النامية وهو امر يساهم وبشكل كبير في تعزيز وتعظيم الموارد الاقتصادية للدول النامية.

٧- ان قروض وبرامج الصندوق التي يتعامل بها مع الدولة النامية على حد سواء لا تؤدي في النهاية الى نتائج إيجابية في جميع الدول النامية التي تطبقها نظراً لاختلاف أوضاع كل منها.

٨- ان الشروط المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي تحد وبشكل كبير من سيادة الدولة الوطنية وتخلف الكثير من الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية في الدول التي تتبناها.

**التوصيات**

١- على الدول النامية البحث عن آلية لتعزيز وتعظيم مواردها الاقتصادية بدلاً من اللجوء الى صندوق النقد الدولي والقبول بشروطه.

٢- على الدول النامية الاستفادة من الموارد المالية التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي لتحسين أداء اقتصادياتها من خلال استثمار هذه الموارد وعدم استخدامها في النفقات التشغيلية.

٣- على الدول النامية الاستفادة من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق عن طريق الاستعانة بخبرائه لتدريب واعداد كوادر وظيفية لها القدرة على رسم سياسات اقتصادية سليمة في بلدانها.

٤- على الدول النامية ان تدرك ان الوصفات التي يقدمها لها صندوق النقد الدولي هي وصفات تناسب في كثير من الأحيان اقتصاديات الدول الكبرى ولا تنسجم بالضرورة مع اقتصاديات الدول النامية.

٥- على الدول النامية التي تبنت برامج الصندوق وقبلت بشروطه ان تُدرك الاثار السلبية لتلك الشروط لا سيما السيادية منها، فضلاً عما تخلفه تلك الشروط من اضرار كبيرة بشريحتي الفقراء وذوي الدخل المحدود.

٦- على الدول النامية اتخاذ إجراءات حقيقية لمكافحة الفساد المستشري فيها والذي اصبح عائقاً كبيراً امام تحقيق عملية التنمية فيها، بسبب استنزافه للموارد المحلية فضلاً عن القروض الخارجية التي يتم الحصول عليها من صندوق النقد الدولي.

## ***قائمة المصادر***

### الكتب

١. أبو عبد الملك سعود خلف. القانون الدولي العام .الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، ط١، ٢٠١٤.

٢. جون بيركز. الاغتيال الاقتصادي للأمم-اعترافات قرصان اقتصاد. ترجمة: مصطفى الطنان وعاطف معتمد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.

٣. خالد احمد علي. اقتصاد المعرفة وإدارة الازمات المالية في اطار المؤسسات الاقتصادية. ط١.القاهرة: دار الفكر الجامعي،٢٠١٩.

٤. رمزي زكي. الاقتصاد السياسي للبطالة. الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٨.

٥. رواء زكي يونس. الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية .عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٦. سيف الدين عبد الفتاح واخرون. المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي واسلامي.عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١.

٧. صلاح الدين فهمي. العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام-دراسة مقارنة. بدون دار نشر او تاريخ.

٨. عبد الرزاق ناجي. دور صندوق النقد الدولي في دعم الإصلاح النقدي والاقتصادي. دراسة تحليلية نقدية. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية،٢٠١٨.

٩. عبد الوهاب محمد الموسوي. الازمة الاسيوية- إشكالية النظام الدولي الجديد. عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

١٠. عمار فوزي كاظم. وليلى فوزي احمد. الانعكاسات القانونية والمالية لتوصيات صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات في الدول النامية (دراسة تطبيقية مقارنة). بغداد: دار عدنان للنشر، ٢٠١٩.

١١. غريغ بالاست. افضل ديمقراطية يستطيع المال شراؤها. ترجمة: مركز التعريب والترجمة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٤.

١٢. مارك بليث. التقشف تاريخ فكرة خطرة. ترجمة: عبد الرحمن اياس. الكويت: عالم المعرفة،٢٠١٦.

١٣. محمد الفنيش. البلاد النامية والأزمات المالية العالمية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠.

١٤. مصطفى يوسف كافي. إدارة الاعمال الدولية. عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

١٥. يحيى السيد عمر. القروض الدولية واثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية . إسطنبول: دار الأصول العلمية،٢٠١٨.

**الاطاريح**

١. ايمان محمود عبد اللطيف. "الازمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة سانت كليمنتيس، بغداد، ٢٠١١.

٢. بن قدور علي. "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(١٩٩٧- ٢٠١٠)". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر،٢٠١٣.

٣. شريف بوقصبة . "انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة. دراسة حالة شركة سوناطراك". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦.

٤. عامري رضوان. "العلاقة بين النمو وسعر الصرف-حالة الدول النامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر،٢٠١٧.

٥. قحايرة امال. "الوحدة النقدية الاوربية الإشكاليات والاثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب". أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،٢٠٠٦.

٦. ودان بو عبدالله. "آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الازمات المالية الدولية – دراسة حالة الازمة المالية العالمية". أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان،٢٠١٥.

**الرسائل**

١. إحميمة خالد. "ازمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.

٢. برباص الطاهر. "اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية والدولية في الاقتصاد-دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،٢٠٠٨.

٣. بعداش وليد."صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي (دراسة مقارنة الجزائر-مصر)". رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،٢٠١٥.

٤. راضية اسمهان . "دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة-دراسة حالة الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٢".

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف١، الجزائر، ٢٠١٢.

٥. رحيبة قاسم. "دور المؤسسات المالية الدولية في رسم الساسة العامة للجزائر (٢٠٠-٢٠١٠)". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلاني بونعامة-بخميس مليانة، الجزائر،٢٠١٨.

٦. سعاد مهمائي. "تأثير برامج التعديل الهيكلي على الاسرة الجزائرية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٧. سمير عبد الرحمن شلالده. "الليبرالية الجديدة في الوطن العربي". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزت، غزة، ٢٠٠٨.

٨. عبد الغني بن علي. "ازمة الرهن العقاري واثرها في الازمة المالية العالمية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،٢٠١٠، ص٤٣.

٩. علي وجيه علي. "الية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين، غزة، ٢٠٠٦.

١٠. فارس بن رقرق. "مواجهة الازمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الامريكية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف١، الجزائر،٢٠١٣.

١١. مهير سعودي. "صندوق النقد الدولي وآثار الاقتراض منه على الأنظمة القانونية للدول-دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٩.

١٢. هبال نجاة. "دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية دراسة حالة اليونان". رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦.

١٣. همام وائل محمد. "اثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية لدول عربية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٦.

١٤. يسمينة دحماني وفيروز بن عيسى. "دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري ٢٠٠٨)". رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،٢٠١٨.

**المجلات العلمية**

١. ابتهال حمد رضا وعلي عباس سميران. "العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٢. الجامعة المستنصرية. بغداد: (٢٠٠٩).

٢. احمد سامي مرهون. "قرض صندوق النقد الدولي للعراق". **مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد٢، العدد١٣، كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة الانبار( ٢٠١٧).

٣. خالد طه عبد الكريم. "رؤية اقتصادية في موضوع الخصخصة". **مجلة ديالى**. العدد الثالث والاربعون، جامعة ديالى( ٢٠١٠).

٤. خضير عباس احمد. "التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة-الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية". **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، مجلد٢٢، عدد٨،جامعة بغداد( ٢٠١٦).

٥. السعدي رجال. "المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الالفية الثالثة". **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد ١، الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري، قسطنطينة٢،( ٢٠٠٢).

٦. شعبان صدام الامارة. "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية العالمية. **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد ١٧،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ( ٢٠١٥).

٧. شيماء مجدي حسين. "الاضطرابات العمالية وسياسة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الفترة (١٩٩١-٢٠٠٣)". **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، العدد ٣٨، ج١،جامعة عين الشمس، القاهرة( ٢٠١٦).

٨. طه يونس حمادي. "المديونية الخارجية لبعض الدول العربية ودورها في صنع القرار السياسي للمدة ١٩٨٥- ٢٠٠٥". **مجلة دراسات إقليمية**، مجلد، ٧، عدد ١٩، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل( ٢٠١٠).

٩. عبد الغفار فاروق عبد الغفار. "الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات اجنبية دراسة حالة مصر". **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد١٧،الجزائر( ٢٠١٧).

١٠. علي جابر عبد الحسين. "وصفات التنمية ومشروطية التحول الرأسمالي في الدول النامية". **مجلة المثنى للعوم الإدارية والاقتصادية**، مجلد٨، العدد٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى( ٢٠١٨).

١١. علي عداي مراد ومازن عجاج فهد. "مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية". **مجلة جامعة تكريت للحقوق** ، مجلد٢، عدد٤ ج٢، كلية الحقوق، جامعة تكريت ( ٢٠١٨).

١٢. القري عبد الرحمن وبيصار عبد المطلب. "الازمات المالية العالمية رؤية تحليلية للتجارب السابقة وعدم الاستفادة منها". **مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير**، مجلد١، عدد٢،الجزائر( ٢٠١٣).

١٣. محمد سلمان جاسم. "دور الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر". **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد الثاني عشر، العدد ٣٨ ،جامعة بغداد(٢٠١٧).

١٤. يوسف عبد العزيز محمود. "برامج التكيف الاقتصادي واثارها على الدول النامية". **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد٢٧، عدد٢،دمشق،( ٢٠٠٥).

١٥. يوسف عفتان عبد الله. "الشركات المتعددة الجنسيات وبرامج الخصخصة في الاقتصاديات النامية (تحليل تجربة البرازيل)". **المجلة السياسية والدولية**، العدد٢١، الجامعة المستنصرية، بغداد(٢٠١٢).

**التقارير**

١. البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي رقم ١٥٩/٧ في ١٢ تموز ٢٠٠٧.
٢. التحرك في مواجهة ايبولا، التمويل الطارئ واداة جديدة، تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥.
٣. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٩.
٤. تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١١.
٥. تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في ٦/اب/٢٠٠٧.

**المصادر الالكترونية.**

١. تركيا تسدد جميع ديونها لصندوق النقد، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣/٥/١٤ متاح على /https://www.aljazeera.net تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٧.

٢. تمويل عاجل لجنوب أفريقيا من صندوق النقد بـ(٤,٣ مليار دولار)، وكالة العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٧/٢٨، متاح على https://al-ain.com/article/monetary-fund-4-3-billion-dollars-south-africa تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٦.

٣. ما هو صندوق النقد الدولي، منشورات صندوق النقد الدولي على الشبكة المعلوماتية: www.imf.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٦.

٤. ناصر بوعزيز، المنظمات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، متاح على http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/bou.dotx تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٦.

٥. الهروب الكبير هكذا بدأت البرازيل عصرها الاقتصادي الذهبي حين طلّقت صندوق النقد، متاح على الرابط https://www.sasapost.com/brazil-and-imf/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/١٠.

٦- ياسر الحويش، المنظمات الدولية الاقتصادية ، منشورات الجامعة الافتراضية السورية ص١٨ متاح على الرابط: /https://pedia.svuonline.org تاريخ الزيارة ١٢/٦